الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.47

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حنيف . . . . . (ماليزيا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-60217X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/66/L.69/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.3/66/L.69/Rev.1*: تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

١ - **السيدة سليماني** (سيراليون): عرضت مشروع القرار باسم المجموعة الأفريقية فقالت إنه بالإضافة إلى الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار المذكورة أسماؤها في الوثيقة، انضمت ألمانيا والبرازيل والدانمرك وسويسرا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة واليابان إلى مقدمي مشروع القرار. وأضافت أن مشروع القرار يستند إلى القرار ١٩٣/٦٥ ويتضمن التحديثات الفنية المعتادة، بما في ذلك عناصر جديدة تعكس التطورات الرئيسية في ما يتعلق باللاجئين في القارة الأفريقية، وخصوصا في القرن الأفريقي وشمال أفريقيا.

٢ - وتابعت قائلة إن عددا من التنقيحات أدخل على نص مشروع القرار. ففي بداية الفقرة الثالثة من الديباجة، استعيض عن عبارة ''إذ تشير إلى'' بعبارة ''إذ ترحب بـ''. وأعيدت صياغة السطر الأخير من الفقرة ١١ ليصبح ''دعم استدامة العودة الطوعية وإعادة الإدماج وإعادة التوطين''. وفي الفقرة ٢١، استعيض عن عبارة ''أن تكثف دعمها للحكومات الأفريقية، ولا سيما الحكومات التي استقبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء'' بعبارة ''أن تواصل دعمها للحكومات الأفريقية، ولا سيما الحكومات التي استقبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء، وأن تكثف هذا الدعم، حسب الاقتضاء''.

٣ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): أعلن انضمام أيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا والجبل الأسود وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفينيا وشيلي وصربيا وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا وهايتي والهند وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/C.3/66/L.44/Rev.1)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/C.3/66/L.54 و L.55/Rev.1 و L.56 و L.70)

مشروع القرار *A/C.3/66/L.44/Rev.1*: تعزيز الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، ومسؤوليتهم عن ذلك

٤ - **السيدة مرشنت** (النرويج): عرضت مشروع القرار فقالت إن الهدف الرئيسي من مشروع القرار هو تعزيز تنفيذ الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان وكذلك دعم ولاية المقرر الخاص. وقد أجريت بشأن هذا المشروع العديد من المفاوضات غير الرسمية والثنائية وكثير من التنازلات. وأظهر العديد من الوفود مرونة كبيرة، ووفدها يشعر

بالامتنان الشديد لذلك. وأضافت أن الأردن وأرمينيا وإستونيا وأندورا وبلغاريا وبنن والبوسنة والهرسك وبيرو وسان مارينو والسنغال وشيلي وغواتيمالا وفانواتو وكوت ديفوار والكونغو ومالطة والمغرب وموناكو ونيوزيلندا وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٥ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن أوروغواي وأوكرانيا وباراغواي وبنما وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالي والنرويج وهايتي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى استئناف النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٦٩ من جدول الأعمال.

٧ - **السيدة أستياساران آرياس** (كوبا): تكلمت باسم حركة عدم الانحياز فقالت إنها تود التذكير بموقف وفدها الثابت في ما يتعلق بما تعكسه القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان من انتقائية وازدواجية في المعايير وتسييس في البلدان النامية الأعضاء في هذه المجموعة. وأضافت أن المؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في بالي أكد على دور مجلس حقوق الإنسان بوصفه جهاز الأمم المتحدة المسؤول بشكل رئيسي عن النظر في حالة حقوق الإنسان في جميع الدول دون تمييز. فاستعراضه الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للنظر في جميع مسائل حقوق الإنسان دون تمييز وعلى أساس التعاون والحوار البناء.

٨ - وفي المؤتمر الوزاري الذي عقد في بالي، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ إزاء مشاريع القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها المطروحة على اللجنة الثالثة والتي تفضي إلى تقويض التعاون. فهذه الممارسة تستغل مسائل حقوق الإنسان في أجندات سياسية، وهي تتعارض مع مبادئ الشمول والموضوعية التي ينبغي أن يقوم عليها النظر في مسائل حقوق الإنسان في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ومشاريع القرارات المعروضة على اللجنة الثالثة تستند إلى الدوافع السياسية لبعض الدول وتقوض مصداقية آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ولذلك دعت جميع الوفود إلى التصويت ضد أي قرار يستهدف بلدانا بعينها.

مشروع القرار *A/C.3/66/L.54*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٩ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٠ - **السيد هيرزينسكي** (بولندا): عرض مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي ومقدمي مشروع القرار فقال إن بالاو وتوفالو وجزر مارشال وفانواتو انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وتابع قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تبذل جهودا كبيرة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. وإن لم يبد العالم ردة فعل على ذلك فسيبدو وكأن الشواغل الدولية قد تناقصت أو أن الحالة قد تحسنت، وليس الأمر كذلك.

١١ - وواصل قائلا إن الجمعية العامة لا يمكن أن تتجاهل معاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وينبغي لها، باعتمادها مشروع القرار، أن تحث حكومة ذلك البلد على وضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان. ورغم أنه كان من المفضل إجراء عملية تفاوض لمعالجة المسائل الواردة في مشروع القرار، إلا أن الحكومة رفضت إجراء أي مناقشات بشأن ذلك. ولذا فإن وفده يشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار.

١٢ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يرفض مشروع القرار رفضا باتا معتبرا أنه لم ترتكب في بلده انتهاكات لحقوق الإنسان من

النوع الذي جرى وصفه في مشروع القرار. وأضاف أنه يعتبره وثيقة ذات دوافع سياسية عملت على تسييس مسألة حقوق الإنسان بهدف خلق مواجهات. ورغم أن حكومته أكدت استعدادها لإجراء حوار إلا أنه لا يمكنها التساهل مع مشروع القرار الذي لا علاقة له البتة بحقوق الإنسان وله كل العلاقة بالسياسة. وهو مثال نموذجي للانتقائية وازدواجية المعايير اللذين يتسم بهما عمل مجلس حقوق الإنسان.

١٣ - وتابع قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول الغربية، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، لم تخضع البتة لأي تدقيق، وكذلك لم تؤخذ في الاعتبار حالات حقوق الإنسان في العديد من الدول المقدمة لمشروع القرار، بما فيها العنف الجنسي والتعذيب والتمييز العنصري وسوء معاملة المهاجرين والسكان الأصليين. كذلك فإن البلدان النامية أجبرت على المشاركة في تقديم مشروع القرار من خلال الضغوط الاقتصادية المتمثلة في المعونات.

١٤ - وبما أن مشروع القرار جاء نتيجة مناورات وضغوط سياسية، فإنه لا يعبر تعبيرا صحيحا عن إرادة المجتمع الدولي. ولا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقبل به أبدا حتى في حال اعتماده. وقال إن وفد بلده يطلب التصويت على مشروع القرار ويشكر جميع الدول الأعضاء التي أيدت موقف بلده.

١٥ - **السيد نيشيدا** (اليابان): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي. ويرى بلده أنه ينبغي بوجه عام معالجة هذه الشواغل من خلال الحوار والتعاون. ولكن وجود شواغل بالغة الخطورة في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدعو إلى معالجتها من خلال اعتماد مشروع القرار A/C.3/66/L.54.

١٦ - وتابع قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل يمثل فرصة قيمة يتعين على جميع البلدان اغتنامها لاستعراض حالة حقوق الإنسان في كل منها وقبول التوصيات الناجمة عنها. وقد انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ولكنها لم تقبل حتى الآن أيا من التوصيات التي قدمت والبالغ عددها ١٦٧ توصية. كما أنها رفضت المشاركة في أي حوار أو تعاون بناء في ما يتعلق بالإجراءات الخاصة التي وضعها مجلس حقوق الإنسان. ولا تزال مسألة الاختطاف قائمة دون حل، فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعد بعد ١٢ من أصل ١٧ مواطنا يابانيا كانت قد اختطفتهم بحسب تقارير حكومة اليابان. ويحث بلده جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنشاء لجنة تحقيق دون تأخير إذ أن مسألة الاختطاف تمثل انتهاكا أساسيا لحقوق الإنسان.

١٧ - واستطرد قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل لا يعالج معالجة كافية حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذا فمن المهم أن يعرب مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي بأسره من خلال الجمعية العامة عن انشغال جماعي بشأن حالة حقوق الإنسان عموما ومسألة الاختطاف خصوصا. وحث جميع الوفود على اعتماد مشروع القرار وأعرب عن أمله في أن تقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التوصيات الواردة فيه.

١٨ - **السيدة لي شياومه** (الصين): تكلمت في تعليل للتصويت قبل إجراء التصويت فقالت إن بلدها يرى أن الخلافات في مجال حقوق الإنسان يجب أن تعالج من خلال الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل. إن بلدها يعارض استخدام القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها في الضغط على الدول أو إنشاء آليات لحقوق الإنسان تتعلق ببلدان بعينها. فتوجيه الاتهامات المسيّسة لا يحسّن من حالة

حقوق الإنسان في البلد بل يؤدي فقط إلى مواجهات لا فائدة منها.

١٩ - وأعربت عن ترحيب بلدها بالتعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي ووكالات أخرى. ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف عملي وبناء بشأن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى تقديم مساعدة إنسانية أكثر فعالية من أجل تهيئة بيئة دولية تفضي إلى تعزيز التقدم والاستقرار وحقوق الإنسان في ذلك البلد. واختتمت كلامها قائلة إن الصين، بناء على ذلك، ستصوت ضد مشروع القرار.

٢٠ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن وفدها يود الإعراب عن أسفه لإصرار بعض الدول على طرح مشاريع قرارات تتعامل مع حالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها لدواع سياسية. وأشارت إلى أن من شأن تلك الممارسة أن تهدد مصداقية المرجعيات السياسية والقانونية في مضمار العلاقات الدولية وتقوض التوافق الدولي حول آليات التعامل مع مسائل حقوق الإنسان.

٢١ - وأضافت أن وفدها يود إعادة التأكيد على معارضته المبدئية لمبادرات من ذلك القبيل استنادا إلى رفض الجمهورية العربية السورية لاستخدام مسائل حقوق الإنسان على نحو انتقائي سعيا إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بذريعة الاعتبارات الإنسانية والقانونية. إن القيام بذلك يخالف ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. فمسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تعالج في المحفل المناسب، وهو مجلس حقوق الإنسان، الذي يستعرض مسائل حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء وليس في دول بعينها. ولذلك فإن الجمهورية العربية السورية ستصوت ضد مشروع القرار.

٢٢ - **السيدة كالسيناري فان در فيلد** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها ينضم إلى البيان الذي أدلى به وفد كوبا باسم حركة عدم الانحياز. وستصوت فنزويلا ضد مشروع القرار لأنها تعارض قيام بعض الدول، بدوافع سياسية، بطرح مشاريع قرارات تتناول حالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها دون مراعاة لمبدأ المساواة في السيادة. فمن غير المقبول على الإطلاق استخدام بعض البلدان لحقوق الإنسان كسلاح سياسي ضد بلدان أخرى.

٢٣ - وتابعت قائلة إن وفدها يعرب عن استيائه لكون معظم البلدان تتعرض، في اللجنة الثالثة السنة تلو الأخرى، للمناورات السياسية للدول التي تقدم مشاريع قرارات بهدف توجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى وتجريمها. كما لا ينبغي أن تستخدم الجمعية العامة لتحقيق تلك الأغراض الحقيرة. إن مجلس حقوق الإنسان هو الجهة التي كلفت، من خلال الاستعراض الدوري الشامل، بالنظر في حالات حقوق الإنسان استنادا إلى تقييمات غير منحازة وموضوعية، وينبغي أن توقف اللجنة الثالثة على الفور جميع الممارسات الاتهامية.

٢٤ - **السيد شيجيجو** (زمبابوي): قال إنه بالرغم من أن مسألة حقوق الإنسان قد أصبحت مسألة عالمية تتجاوز الحدود الوطنية، فإن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا تزال تقع أولا وأخيرا على عاتق فرادى الدول المعنية. فإن كان لدى أي من البلدان الأخرى أو أي من الكيانات من غير الدول شواغل تتعلق بحقوق الإنسان تعتقد أنها تستحق اهتمام المجتمع الدولي، فينبغي لها أن تقدم الاقتراحات أو المساعدة إلى تلك البلدان لمساعدتها على معالجة تلك المسائل. ولكن ينبغي الاضطلاع بكل ذلك من خلال الحوار التشاوري وعدم التحيز والموضوعية والشفافية

وفي ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ سيادة الدول والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

٢٥ - وتابع قائلا إن تقديم مشاريع قرارات تستهدف بلدانا بعينها يتعارض مع تلك المبادئ التوجيهية ويشكل عمليات تهجم ذات دوافع سياسية من جانب بعض البلدان القوية التي تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى. وهي تقوض أيضا التعاون باعتباره المبدأ الأساسي للتعزيز الفعال لاحترام حقوق الإنسان. ولذا فإن زمبابوي ستصوت ضد مشروع القرار.

٢٦ - **السيدة أستياساران آرياس** (كوبا):قالت إن حكومة بلدها تتمسك بموقفها المعهود المعارض للقرارات التي تستهدف بلدانا بعينها والتي تسعى إلى توجيه الاتهامات على نحو إنتقائي لبلدان الجنوب لدوافع سياسية واضحة لا علاقة لها على الإطلاق بالدفاع الحقيقي عن حقوق الإنسان. إن تلك الممارسات الضارة هي التي أفقدت لجنة حقوق الإنسان السابقة مصداقيتها وأدت إلى زوالها. ولا يمكن كفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية إلا من خلال تعاون دولي حقيقي قائم على مبادئ النزاهة والموضوعية وعدم اللاإنتقائية. واختتمت كلامها قائلة إن مجلس حقوق الإنسان هو المحفل المناسب للنظر في مسائل حقوق الإنسان، وإن كوبا ستصوت لذلك ضد مشروع القرار.

٢٧ - **السيد غورونغ** (نيبال): قال إن بلده يؤيد الشواغل المعرب عنها في مشروع القرار وخصوصا ما يتعلق بمسألة الاختطاف، ويعارض أي شكل من أشكال الاختفاء القسري لأنه يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معالجة هذه الشواغل. لكنه أضاف أنه ينبغي تناول القرارات المتصلة بحالات حقوق الإنسان والتي تتعلق ببلدان بعينها من جانب مجلس حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل. وأضاف أنه ينبغي زيادة الاضطلاع ببحث المسائل المواضيعية من خلال المجلس، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، وآليات حقوق الإنسان. ولذا فإن نيبال تمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

٢٨ - وبناء على طلب من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/66/L.54.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، أسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، العراق، غابون، غانا، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباتي، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية

السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بيلاروس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، السودان، الصين، عمان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، كوبا، مصر، ميانمار.

الممتنعون:

إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باكستان، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، طاجيكستان، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فيجي، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

٢٩ – اعتمد مشروع القرار A/C.3/66/L.54 بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ١٦ وامتناع ٥٥ عضوا عن التصويت*.

٣٠ – **السيد عبد الله** (ماليزيا): قال إن بلده يؤمن باتباع نهج غير تصادمي في جميع العلاقات بين الدول، بما في ذلك مسألة حقوق الإنسان، ويفضل الحوار البناء القائم على الاحترام والتعاون بهدف تحسين الأوضاع الراهنة في ظل الاحترام الواجب للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء. ولا يؤيد بلده القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها، بغض النظر عن نظام الحكم في البلد المعني. ولذلك امتنعت ماليزيا عن التصويت على مشروع القرار.

٣١ – وتابع قائلا إنه لا ينبغي استغلال حقوق الإنسان لتحقيق مكاسب سياسية، بما في ذلك من خلال الاستهداف الإنتقائي للبلدان، وهو ممارسة تتنافى مع الميثاق ومع آلية الاستعراض الدوري الشامل. وأشار إلى أن بلده أحاط علما بالتطورات التي حصلت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتحديات التي واجهها ذلك البلد، هو والأمم المتحدة، في ما يتعلق بالتوصيات التي وردت في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وأعرب عن أمل بلده بأن تتفق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة على حل بشأن عمل المقرر الخاص.

٣٢ – **السيد خان** (إندونيسيا): أعرب عن تأييد بلده التام لعمل المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولكنه قال إنه ينبغي لهذه الجهود أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل والحوار والتعاون الدوليين الحقيقيين. فمن الأسباب الأساسية التي دفعت إلى إصلاح جهاز الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان، وبخاصة إنشاء مجلس حقوق الإنسان، أن من الممكن بالفعل بحث حالة البلدان بطريقة غير مسيّسة وأكثر مصداقية.

٣٣ – وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وفر آلية لتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع

* أبلغ وفد فيجي اللجنة في وقت لاحق أنه كان يعتزم التصويت لصالح مشروع القرار.

الدول الأعضاء على قدم المساواة. ومن الأهمية بمكان استخدامه بشكل أمثل من أجل القضاء على الإنتقائية وازدواجية المعايير والتسييس. وبناء عليه، لم تتمكن إندونيسيا من تأييد مشروع القرار، ولكنها تقر بأن مشروع القرار يتضمن مسائل عالقة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأعرب عن أمل وفده في أن ينظر البلد على النحو الواجب في المسائل التي تناولها مشروع القرار. ولذلك امتنعت إندونيسيا عن التصويت على مشروع القرار.

٣٤ - **السيد دي سيلوس** (البرازيل): قال إن تأييد بلده لمشروع القرار يعكس قلقه بشأن الافتقار إلى العمل الجاد والتعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأضاف أنه لا ينبغي فهم تصويت وفده على أنه إدانة وإنما تشجيع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تعزيز تعاونها مع جهاز/آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أحاط بلده علما بالتطورات الإيجابية في مجال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وخصوصا في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فقد كان دعم المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أساسيا، إذ شُجعت جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة.

٣٥ - وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لاحظ وفده بقلق تقرير الأمين العام وتقرير المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخصوصا ما يتعلق بمسألة اختطاف الرعايا اليابانيين. وقد طُلب من السلطات المختصة التعاون من أجل إيجاد حل لتلك الحالة، بما في ذلك السماح بالعودة الفورية للمختطفين. كما ينبغي اتخاذ إجراءات بشأن استئناف عملية لم شمل الأسر على طول الحدود. ومن المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم توضح موقفها من التوصيات التي قدمها الاستعراض الدوري الشامل. واختتم كلمته بحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها المقرر الخاص.

٣٦ - **السيدة فِليشكو** (بيلاروس): أعربت عن تأييد بلدها للبيان الذي أدلت به كوبا باسم حركة عدم الانحياز. فبيلاروس عارضت على الدوام القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها. ولا ينبغي أن تستخدم الجمعية العامة واللجنة الثالثة كمطية لاتخاذ مثل هذه القرارات لأن من شأن ذلك تقويض دور مجلس حقوق الإنسان بوصفه الآلية الموضوعية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. ومشروع القرار قيد النظر يتسم بالانتقائية وتكمن وراءه دوافع سياسية. وأضافت أنه لا يوجد بلد تتسم حالة حقوق الإنسان فيه بالكمال، فعملية توجيه الاتهامات ستأتي في نهاية المطاف بنتائج عكسية. ولذلك صوتت بيلاروس ضد مشروع القرار.

٣٧ - **السيدة فوماتشان** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن وفدها يشاطر الرؤية المشتركة لحركة عدم الانحياز بأن القرارات التي تستهدف ببلدانا بعينها لا تساعد في معالجة مسائل حقوق الإنسان. فمجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل هما الوحيدان اللذان يمثلان محفلا مقبولا لمعالجة مسألة حقوق الإنسان بموضوعية ودون تحيز. ولذلك قرر بلدها الامتناع عن التصويت.

٣٨ - **السيدة نغويين كام لينه** (فييت نام): قالت إن وفدها صوت ضد مشروع القرار استنادا إلى موقفه المبدئي بعدم تأييد قرارات تستهدف حالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها. فالحوار البناء والتعامل الإيجابي والتعاون هي السبل الوحيدة المناسبة والفعالة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. وأضافت أن بلدها يشاطر ما أُعرب عنه من قلق في مشروع القرار بشأن عمليات الاختطاف، ويعرب عن تعاطفه مع الضحايا على أمل إيجاد حل لتلك المسألة.

٣٩ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إنه من غير المناسب معالجة مسألة حقوق الإنسان في أي بلد بعينه في إطار اللجنة، فهو يعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان هو أفضل آلية للنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان. وأضاف أنه ينبغي لمقدمي مشروع القرار بدلا من ذلك أن يقدموا للبلدان المشورة البناءة والدعم من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. ولذلك صوتت ميانمار ضد مشروع القرار.

٤٠ - **السيدة روين** (كوستاريكا): قالت إن ما يعتري بلدها من انشغال في ما يتعلق بحالات حقوق الإنسان في بلدان معينة، كما برز ذلك في مشاريع القرارات، دفع وفدها إلى التصويت لصالح اثنين منهما. وفي الوقت نفسه، فإن بلدها يتمسك بموقفه المبدئي بالتصويت ضد جميع الإشارات إلى عدم اتخاذ إجراءات لأنها تحول دون قيام المجتمع الدولي بالنظر في مسائل هامة تود الدول الأعضاء بحثها، بما فيها الإجراءات التي تتخذها البلدان لتحسين حالة حقوق الإنسان لديها. ولكن نظرا لكون مجلس حقوق الإنسان هو الجهاز الرئيسي ذو الصلاحية في النظر في مسائل حقوق الإنسان، لا ينبغي بالتالي إحالة مشاريع القرارات التي تتعلق ببلدان بعينها إلى اللجنة. واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي النظر في الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، إنما ينبغي لذلك أن يتم من خلال الحوار البناء.

٤١ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد الموقف نتيجة اعتماد مشروع القرار. فجميع المشاكل، بما فيها مسائل حقوق الإنسان، يجب أن تحل من خلال التفاوض والحوار، وهذا يتنافى مع الضغوط السياسية. ورغم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استعداد للتحاور، إلا أنه لا يمكنها التساهل إزاء النهج التصادمي المتبع. ولذا فإن وفده يرفض مشروع القرار ويشكر في الوقت نفسه الوفود التي صوتت مؤيدة موقف بلده. واختتم كلامه قائلا إن وفده يصر على أنه لا بد للجنة من معالجة موضوع الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها اليابان في الماضي ضد الشعب الكوري قبل أن تنظر من جديد في قرارات حقوق الإنسان التي تستهدف بلدانا بعينها. وإلى أن يتم ذلك، لا يوجد ما يلزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمناقشة حالة حقوق الإنسان لديها.

مشروع القرار *A/C.3/66/L.55/Rev.1*: حالة حقوق الإنسان في ميانمار

٤٢ - **الرئيس**: لفت الانتباه إلى الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/66/L.55 الواردة في الوثيقة A/C.3/66/L.70، والتي تنطبق أيضا على مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1.

٤٣ - **السيد هيرزينسكي** (بولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي ومقدمي مشروع القرار فقال إن إسرائيل انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وإن المجتمع الدولي يعتريه القلق منذ زمن بعيد بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. ورغم أن هذا القلق ما زال قائما وانعكس في مشروع القرار المعروض على اللجنة، فإن حكومة ميانمار اتخذت مؤخرا بعض الخطوات الهامة في مجال المصالحة الوطنية وحالة حقوق الإنسان.

٤٤ - وتابع قائلا إن حكومة ميانمار أجرت مشاورات ثنائية مع الوفود المعنية طيلة عملية الصياغة، وأفضت تلك المشاورات إلى إدخال بعض التنقيحات على نص مشروع القرار، بما في ذلك في الفقرتين الخامسة والثانية عشرة من الديباجة وفي ما يتصل بالاعتراف بالتقدم الذي أحرزته ميانمار في ما يتصل بالتعاون مع المجتمع الدولي. وفي حين كان يفضل مقدمو مشروع القرار اتباع نهج توافقي، إلا أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق ولذا كان لا بد من إجراء تصويت. وسوف يصوت الاتحاد الأوروبي وجميع

المشاركين في تقديم مشروع القرار لصالحه، وحث جميع الوفود على حذو حذوهم.

٤٥ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن بلده يسعى جاهدا لبناء مجتمع ديمقراطي على أساس جدول الأعمال الذي قدمه رئيس الجمهورية لدى تنصيبه رئيسا في وقت سابق من العام. وأفضى تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة العامة، التي تضمنت التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، إلى قرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا، تعيين ميانمار لرئاسة الرابطة في عام ٢٠١٤. وأضاف أن حكومته ما فتئت تستقبل شخصيات هامة أتت من دول من جميع أنحاء العالم ووفودا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، ولأول مرة منذ نحو ٥٠ عاما، ستزور وزيرة خارجية الولايات المتحدة ميانمار خلال الأسابيع القادمة. فبلده ملتزم التزاما واضحا بتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي وببناء دولة ديمقراطية.

٤٦ - وتابع قائلا إن المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار قاما بزيارات عديدة لميانمار خلال العام وحظيا خلالها بالتعاون التام. وكذلك، وبناء على دعوة من رئيس ميانمار، سيقوم الأمين العام بزيارة للبلد خلال الأشهر القليلة القادمة. وخضعت ميانمار لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وهي تعمل على تنفيذ العديد من التوصيات التي نجمت عنها. وأُنشئت مؤخرا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، المكونة من خبراء مستقلين، وبدأت بالفعل بتلقي الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات. وفضلا عن ذلك، ومن أجل تعزيز جهود ترسيخ الوحدة الوطنية، منحت الحكومة العفو للسجناء، وأعادت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية إلى العمل كحزب سياسي قانوني، وهي تجري محادثات مع الجماعات المسلحة المتبقية من أجل إنهاء النزاعات المسلحة.

٤٧ - وتشكل تلك بعضا فقط من التدابير البناءة التي اتخذت خلال الأشهر الثمانية الماضية. ولا تزال الحكومة ملتزمة بمواصلة عملية الإصلاح ضمن حدود قدراتها ومواردها. وفي المراحل الأولية من عملية الإصلاح الديمقراطي، تستحق ميانمار من المجتمع الدولي التفهم والتشجيع المخلص لا النهج السلبي الذي يتضمنه مشروع القرار قيد النظر. وفي حين ذُكرت في النص بعض التطورات الإيجابية التي حصلت في البلد، إلا أنه لم ينقل الواقع بأكمله. وأعرب عما يعتري وفده من أسف لأن المقدم الرئيسي لمشروع القرار اختار من جديد في الفقرة ١ استعمال لغة تعبر عن بالغ القلق ”إزاء الانتهاكات المنتظمة والمستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب ميانمار“، وهذا ما يدل بوضوح على تصميم الاتحاد الأوروبي على مواصلة استغلال حقوق الإنسان واستهداف بلدان بعينها لأغراض سياسية.

٤٨ - إن ازدواجية المعايير والتحيز والانتقائية تشكل بحد ذاتها انتهاكا لحقوق الإنسان في إطار العلاقات الدولية. ونظرا لكون عملية الاستعراض الدوري الشامل تمثل الآلية الفعالة لتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة، فإن القرارات ذات الدوافع السياسية لا محل لها في الجمعية العامة. وناشد الدول الأعضاء التضامن مع ميانمار من منطلق التمسك بالمبادئ والتصويت ضد مشروع القرار.

٤٩ - **السيد بوداك** (تركيا): قال إن وفده يرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة ميانمار من أجل تعزيز ثقة المجتمع الدولي في عملية الإصلاح. وأعرب عن الأمل في أن يستمر اتخاذ الإجراءات من أجل التوصل إلى بيئة سياسية أكثر انفتاحا.

٥٠ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم تعليلا لتصويته قبل التصويت، فقال إن

وفده يعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن حل مسائل حقوق الإنسان في دولة معينة بتدخل دول أخرى في شؤونها. فآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هي الوسيلة المناسبة لمعالجة تلك المسائل دون تقويض الثقة بين الشركاء. وتمشيا مع الموقف المعهود لحركة عدم الانحياز، سيصوت وفده ضد مشروع القرار.

٥١ - **السيد أميت كومار** (الهند): قال إن الخبرة أظهرت أن القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها تفضي إلى نتائج عكسية ولذلك فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار. وينبغي تُشجع الدول وأن يتاح لها الاعتماد على آليات متينة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وحث مقدمي مشروع القرار على عدم مواصلة تقديم مشاريع قرارات من ذلك النوع والاعتراف بدلا من ذلك بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي أجرتها حكومة ميانمار. ولتحقيق مزيد من التقدم في المستقبل، من الأجدى السعي إلى الانخراط في شراكات تعاونية.

٥٢ - **السيدة كالسيناري فان در فيلد** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومتها ملتزمة التزاما راسخا بمبادئ عدم التدخل واحترام السيادة، وستصوت ضد مشروع القرار الذي سيّس حماية حقوق الإنسان وجاء متنافيا مع ميثاق الأمم المتحدة. فمجلس حقوق الإنسان هو أنسب جهاز لمعالجة حالات حقوق الإنسان من خلال عملية قائمة على الحوار والدراسة الموضوعية. ومن غير المقبول أن يستغل مقدمو مشروع القرار مسائل حقوق الإنسان لوصم بعض الدول، إذ أنهم لا يتمتعون بأي سلطة معنوية في ذلك الخصوص.

٥٣ - **السيد ستريفالي** (تايلند): قال إن وفده سيمتنع عن التصويت بناء على موقفه الثابت المتمثل في أن النهوض بحقوق الإنسان ينبغي أن يكون من خلال المشاركة البناءة وليس من خلال قرارات الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، من الجدير بالذكر أن ميانمار خضعت لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وهو يمثل أنسب محفل لمناقشة حالات حقوق الإنسان بطريقة غير تمييزية. وأضاف أن وفده يشعر بالارتياح للخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، بما فيها إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. وأيدت تايلند اختيار ميانمار لرئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أمل أن يستمر الزخم نحو تحقيق الإصلاح. ونظرا لكون ميانمار من البلدان المجاورة لتايلند، فإن تايلند على استعداد دائم لأن تقدم لها المساعدة على الصعيد الثنائي وضمن إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٥٤ - **السيدة أستياساران آرياس** (كوبا): قالت إن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار استنادا إلى معارضته للتدابير التي تسعى إلى استهداف بلدان الجنوب على أساس انتقائي. فعملية الاستعراض الدوري الشامل هي الوسيلة المناسبة للنظر في حالات حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون.

٥٥ - وبناء على طلب من ممثل ميانمار، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1.

المؤيدون:

الأرجنتين، أرمينيا، أسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، توغو، توفالو، تونس، تونغا، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة،

جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، العراق، غابون، غانا، غينيا – بيساو، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كيريباتي، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بروني دار السلام، بنغلاديش، بيلاروس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، السودان، الصين، عمان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، كمبوديا، كوبا، مصر، ميانمار، نيكاراغوا، الهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تيمور – ليشتي، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سنغافورة، سوازيلند، سورينام، طاجيكستان، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، فيجي، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، اليمن.

٥٦ – اعتمد مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٢٥ وامتناع ٦٣ عضوا عن التصويت.

٥٧ – **السيدة لي شياومه** (الصين): قالت إن وفدها يأسف لقيام بعض الدول بتقديم مشروع قرار ضد ميانمار في اللجنة الثالثة. فالتعاون والحوار هما أفضل طريقة لمعالجة حالات حقوق الإنسان. فمن خلال التدابير الإيجابية التي اتخذتها حكومة ميانمار من أجل تعزيز المصالحة الوطنية برهنت على أن إجراء الحوار أمر ممكن. ولكون الصين بلد مجاور لميانمار، فإن حكومتها ترغب في رؤية ميانمار تشهد تقدما اقتصاديا واستقرارا.

٥٨ – **السيد خان** (إندونيسيا): قال إن حكومته دعمت مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الأمين العام في ميانمار، على الصعيد الثنائي وضمن إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأعرب عن ارتياح وفده العميق لرؤية حكومة ميانمار الجديدة وقد بدأت بتنفيذ تدابير الإصلاح التي أعلنتها في وقت سابق من العام، وخصوصا إنشاء هيئة لحقوق الإنسان. ومن المشجع أيضا أنه سُمح لداو أونغ سان سوكي المشاركة في حوار رفيع المستوى. ورغم أن وفده يؤيد الرسالة الموحدة

التي يتضمنها مشروع القرار والتي دعت إلى اتخاذ مزيد من الخطوات نحو الانتقال إلى الديمقراطية، فإنه يأسف لأن المقدم الرئيسي لم يغتنم الفرصة لتوضيح التقدم الإيجابي الذي حققته ميانمار.

٥٩ - وأشار إلى أنه لو كان قد اتبع نهج أكثر إيجابية لكان تم الاعتراف بجسامة مهمة الانتقال السلمي إلى الديمقراطية. وذكّر بالنداءات المتكررة للأمين العام لتقديم دعم موحد من قبل المجتمع الدولي كوسيلة لتشجيع حكومة ميانمار. وقال إن عملية الاستعراض الدوري الشامل توفر آلية أكثر واقعية لتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء. وبناء على تلك الاعتبارات، امتنع وفده عن التصويت.

٦٠ - **السيد عبد الله** (ماليزيا): قال إن وفده يرحب بالتطورات الإيجابية نحو تحقيق المصالحة الوطنية في ميانمار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعامله مع حكومة ميانمار بدل استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية. ويجب اتباع نهج غير تصادمي في جميع المسائل القائمة بين الدول. لذلك امتنع وفده عن التصويت. وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من عملية الاستعراض الدوري الشامل لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في دول معينة. واختتم كلامه بالقول إن حكومته تتطلع إلى الإصلاحات المخطط لها في ميانمار والتي من شأنها أن تحول ميانمار إلى بلد مجاور أكثر ازدهارا، وحث حكومة ميانمار على التعاون مع مهمة المساعي الحميدة للأمين العام.

٦١ - **السيدة نغويين كام لينه** (فييت نام): قالت إن بلدها، بوصفه دولة مجاورة لميانمار، تابع عن قرب التطورات الجارية فيها. وأثنت على الدول التي حثت المجتمع الدولي على دعم عملية المصالحة الوطنية. ومضت تقول إنه يؤمل أن تحافظ حكومة ميانمار على الزخم وتحقق السلم والازدهار. إن قيام مقدمي مشروع القرار بإدراج بعض العناصر الإيجابية في نصه هذا العام إنما يدل على أن التعاون هو الوسيلة الوحيدة الفعالة في تسوية الحالة في ميانمار. وأشارت إلى أن وفدها لا يؤيد استخدام القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها لذا صوت ضد مشروع القرار.

٦٢ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): قال إن وفده صوت لصالح مشروع القرار لعدد من الأسباب. فالالتزامات بالإصلاح التي قدمها رئيس ميانمار، والإفراج عن بعض السجناء السياسيين، وبدء العملية الديمقراطية هي دلائل مشجعة على بدء بناء نظام حكم يتسم بالمصداقية والفعالية. وكان من المصلحة الوطنية للحكومة أن تغتنم الفرصة لإرساء سلام ووحدة مستدامين. كما شكلت العودة إلى التعاون مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تطورا مشجعا.

٦٣ - واستطرد قائلا إن حكومته على الرغم من ذلك ظلت قلقة إزاء مسائل حقوق الإنسان المتبقية في البلد، كما ورد في تقارير الأمين العام، بما في ذلك النزاعات المسلحة بين المجموعات الإثنية، والاستمرار في احتجاز السجناء السياسيين، والشواغل المتعلقة بتوفر التعليم والرعاية الصحية وإمكانية الاستفادة منهما. وحث الحكومة على البرهان عن اعتزامها معالجة تلك المسائل، وعرض دعم حكومته في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٤ - **السيد سيلوس** (البرازيل): قال إن حكومته رحبت بالخطوات التي اتخذتها ميانمار لتعزيز حقوق الإنسان والتعجيل بعملية الانتقال إلى الديمقراطية، وشجعت ميانمار على بذل مزيد من الجهود في ذلك الاتجاه. وشكلت مشاركة ميانمار في عملية الاستعراض الدوري الشامل في أوائل العام دليلا مشجعا على وجه الخصوص على استئناف الحوار مع منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي تعزيز تعاونه مع سلطات ميانمار لدعم المصالحة الوطنية وكفالة التمتع بحقوق الإنسان في ذلك البلد.

٦٥ - واستطرد قائلا إنه لا يزال هناك العديد من مسائل حقوق الإنسان التي تحتاج إلى معالجة، بما في ذلك حالة الأقليات الإثنية واحتجاز سجناء الضمير، ويعتبر ذلك مصدر قلق شديد بالنسبة لحكومته. وفي حين يعتبر إطلاق سراح بعض المحتجزين تطورا إيجابيا، فإن هناك تباينا كبيرا بين المصادر في ما يتعلق بعدد السجناء المتبقين. وحث الأطراف المعنية على التحقيق في ذلك وتوفير أرقام دقيقة منعا لسوء الفهم. ودعا أيضا الحكومة إلى التحقيق في البلاغات بارتكاب أفراد من القوات المسلحة أعمال عنف جنسي وإلى جبر الضحايا. وأحاط وفده علما بكون رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد أعربت عن التفاؤل في ما يتعلق بمستقبل ميانمار ودعا مؤيدي مشروع القرار إلى التصرف بطريقة تتناسب مع التقدم المحرز عند النظر في حالة حقوق الإنسان في بلد ما.

٦٦ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن وفده يؤيد دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين حالة حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في ميانمار ولذلك صوت لصالح مشروع القرار. وأضاف أنه كان قد اقترح إدخال تعديلات على النص تعترف بالتقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة الوطنية حتى يكون النص متوازنا، وأعرب عن ارتياحه لرؤية تلك التعديلات واردة فيه. ورحب بتعديل الحكومة لقانون الأحزاب السياسية وبإعادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية إلى الساحة السياسية إذ أن ذلك سيجعل الانتخابات أكثر عدلا وانفتاحا. كما أعرب عن أمل وفده في أن تعالج الحكومة مسائل حقوق الإنسان المتبقية، بما فيها إطلاق سراح السجناء السياسيين المتبقين.

٦٧ - **السيد آنغ تشوبين** (سنغافورة): قال إن وفده يعارض من حيث المبدأ اعتماد مشاريع قرارات تستهدف بلدانا بعينها، إذ أنها تقدم لدوافع سياسية وهي مثيرة للخلاف. وقد أنشئت عملية الاستعراض الدوري الشامل خصيصا لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. ولذلك امتنع وفده عن التصويت وسيتخذ الموقف نفسه حيال أي عمليات تصويت تجرى في المستقبل على مشاريع قرارات مماثلة. وأعرب عن ترحيب حكومته بالتغيير الإيجابي الحاصل في ميانمار، مما سيساعد على إعادة إدماج البلد في المجتمع الدولي.

٦٨ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن وفده طلب إجراء تصويت على مشروع القرار تماشيا مع الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز المعارض للقرارات التي تستهدف بلدانا بعينها. وقد قُدم مشروع القرار في وقت تقوم فيه الحكومة بتعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي. وأظهرت التقارير المقدمة من موظفين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة تحقيق نتائج إيجابية لمهمتهم في ميانمار، وركزت على ضرورة اتباع نهج بناء. ولن يفضي مشروع القرار إلا إلى تقويض الثقة بين الحكومة والشركاء المحتملين.

٦٩ - وتابع قائلا إنه لا يمكن لأي بلد أن يدعي أن سجله في مجال حقوق الإنسان يتسم بالكمال. لذلك ينبغي للدول الأعضاء معارضة التدابير القائمة على ازدواجية المعايير في ذلك الخصوص. وتنأى حكومته بنفسها عن مشروع القرار ولن تكون ملزمة بأحكامه. وتمشيا مع سياستها الخارجية، ستواصل التعاون مع مهمة المساعي الحميدة للأمين العام ومع مجلس حقوق الإنسان بإخلاص وحسن نية. وأعرب عن شكره للوفود التي وقفت إلى جانب ميانمار، على الرغم مما تعرضت له من ضغوط.

٧٠ - **السيدة هورسينغتن** (أستراليا): قالت إن وفدها اعترف بالتقدم الذي أحرزته حكومة ميانمار في مجال الإصلاح، بما في ذلك التشريع الجديد بشأن نقابات العمال وتوسيع نطاق حرية الصحافة. ومضت تقول إن مشروع القرار حقق توازنا بين تشجيع المسار الإيجابي والتشديد على

ضرورة معالجة الشواغل المتبقية في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أن حكومتها على استعداد تام لمساعدة حكومة ميانمار في تنفيذ التزاماتها بتعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية وضمان حقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلها وفد ميانمار في مناقشة النص وعن أملها في أن تنظر الحكومة إلى مشروع القرار بعين إيجابية على اعتبار أنه يمثل رسالة تهدف إلى النهوض بالعملية الديمقراطية.

مشروع القرار *A/C.3/66/L.56*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

٧١ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٧٢ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): أعلن أن أندورا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٧٣ - **السيد ريشنسكي** (كندا): تكلم بصفته المقدِّم الرئيسي لمشروع القرار، فقال إن القرار بتقديم مشروع قرار بشأن جمهورية إيران الإسلامية لم يؤخذ اعتباطا. فحالة حقوق الإنسان في البلد قد تدهورت منذ أن ناقشت اللجنة الموضوع في العام السابق. وإمعان الحكومة الإيرانية في عدم مراعاة حقوق الإنسان وانتهاكها بشكل سافر استدعى اهتمام الجمعية العامة. إن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/66/361) ذكر تصاعد حدة انتهاكات حقوق الإنسان، ودعت تلك الحالة إلى أن يعين مجلس حقوق الإنسان مقررا خاصا لتقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. ولكن الحكومة لم تسمح للمقرر الخاص بزيارة البلد وتنفيذ ولايته.

٧٤ - ومضى قائلا إن مقدمي مشروع القرار بذلوا جهدا ليظهروا بدقة في النص التطورات التي حصلت خلال العام المنصرم. ودعا مشروع القرار الحكومة إلى إطلاق سراح أولئك الذين احتجزوا تعسفا وإلى التعاون مع المقرر الخاص في تنفيذ ولايته. وبوصف اللجنة الجهاز الوحيد ضمن الجمعية العامة المسؤول عن مسائل حقوق الإنسان الدولية، تعين عليها مساءلة الحكومة عن الانتهاكات الخطيرة جدا لحقوق الإنسان وإفساح المجال للشعب الإيراني لإسماع صوته. واختتم كلامه مشيرا إلى أن عبارة ''للتعذيب والاغتصاب'' الواردة في الفقرة ٢ (س) من مشروع القرار قد نقحت لتصبح ''للتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب''.

٧٥ - **السيدة ميدال** (نيكاراغوا): قالت إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان أحد الأسس الرئيسية لحكومتها التي دعمت جهود المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأعربت عن رغبة وفدها في التأكيد على البيان الذي أدلت به ممثلة كوبا باسم حركة عدم الانحياز في ما يتصل بمشاريع القرارات التي تستهدف حقوق الإنسان في بلدان بعينها والمقدمة كل عام. فمجلس حقوق الإنسان هو الجهاز المناسب لمعالجة تلك المسائل، وخصوصا من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، الذي أقيم على مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية.

٧٦ - **السيد لاريجاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه للسنة التاسعة على التوالي تقدم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا مشروع قرار عن حالة حقوق الإنسان في بلده، وأنه أصبح من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن ذلك الإجراء غير مبرر من الناحية الإجرائية، وهو عار تماما عن الصحة ويتعمد الإساءة. واعتبر تعيين مجلس حقوق الإنسان لمقرر خاص لتقييم حالة حقوق الإنسان في بلده مبررا إضافيا لرفض مشروع القرار. فينبغي أن يتاح للمقرر الخاص الوقت اللازم لإعداد تقاريره دون ضغوط خارجية منحازة حتى تعود ولايته بفائدة. وقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان خصيصا لمنع الانتقائية، وينبغي أن يضطلع بمسؤوليته الكاملة في معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٧٧ - ومضى يقول إن حكومته تؤيد مبدأ العالمية، وقد خضعت لعملية الاستعراض الدوري الشامل في العام المنصرم. كما أنها دافعت عن تقريرها الدوري الثالث بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ذلك العام. واستقبل بلده أكبر عدد من الزيارات من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في المنطقة وسيستقبل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال العام. واستطرد قائلا إن من الواضح أن مثل هذا التعاون مع آليات الأمم المتحدة يشكل تعاونا فعالا وحقيقيا من جانب حكومته ويوفر أساسا متينا لرفض مشروع القرار.

٧٨ - وأضاف أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تشكل أساس التزام بلده بالتعاون البناء، باعتبار تلك العملية آلية فعالة وذات مصداقية نجمت عنها توصيات لا اتهامات. أما عملية تقديم التقارير عن حقوق الإنسان ضمن منظومة الأمم المتحدة فقد أسيء استخدامها. فالتقريران اللذان قدمهما المقرر الخاص والأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية لم يتسما بالمهنية، وكانا متحيزين، وكل منهما نسخة طبق الأصل تقريبا عن الآخر. وقال إنه لا ينبغي للجنة أن تسمح بمثل هذا التلاعب بالعملية من جانب بعض البلدان التي تخفي بها مواقفها الاستعمارية ومحاولاتها المتغطرسة في الهيمنة على بلده. فمشروع القرار تضمن أكثر من ١٥٠ من الادعاءات المشينة التي لا أساس لها من الصحة وهو يمثل إهانة لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

٧٩ - والدول التي تبدو في الظاهر رائدة في مجال حقوق الإنسان لا تخضع للقرارات التي تستهدف بلدانا بعينها رغم أنها كانت مسؤولة عن ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة. وذكر على سبيل المثال التمييز ضد المهاجرين الذي يتصاعد مستواه في كل أنحاء أوروبا والولايات المتحدة وكندا. ولا يستطيع أحد أن ينكر زيادة كراهية الإسلام في كل أنحاء العالم الغربي، مما أدى إلى انتهاك الحقوق الأساسية للمسلمين، في حين يقتل الطيارون من الولايات المتحدة بانتظام النساء والأطفال الأبرياء في أفغانستان.

٨٠ - واستطرد قائلا إن العالم شهد بحماس الإطاحة التاريخية بديكتاتوريين معروفين في أنحاء الشرق الأوسط، والعديد منهم كانوا من الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة وغيرها من مقدمي مشروع القرار وحصلوا على دعمها على مدى عقود من الزمن. ومما يزيد الأمر وضوحا أن مقدمي مشروع القرار هم في غالبيتهم ممن تجاهلوا الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها النظام الإسرائيلي لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ومما يدعو إلى السخرية بوجه خاص أن تكون إسرائيل، بسجلها المروع بجرائم الحرب، من مقدمي مشروع القرار.

٨١ - وقال إن أعظم إنجاز للثورة الإسلامية في بلده كان إقامة نظام ديمقراطي اجتماعي وسياسي على أساس المبادئ الإسلامية، مما حوله إلى ديمقراطية فريدة ورئيسية في الشرق الأوسط، حيث يتم كسب مراكز السلطة وخسارتها بإرادة الشعب. وبالنسبة للغرب، كانت أكبر جريمة ارتكبتها حكومته هي رفض الإيديولوجية الليبرالية العلمانية بما تحققه من نجاح. لقد قدم الفكر الإسلامي مساهمات قيمة في الثقافة والتنمية الاجتماعية، وألهم مؤخرا الانتفاضات الشعبية في المنطقة، وهو ما برهن على إخفاق القيم الغربية والهيمنة السياسية. وأضاف بأنه نظرا لتلك الاعتبارات طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار وحث اللجنة على المحافظة على مصداقية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتصويت ضد مشروع القرار.

٨٢ - **السيد رحمة الله** (كازاخستان): تكلم باسم منظمة المؤتمر الإسلامي فقال إن المنظمة تعارض استخدام القرارات التي تتعلق ببلدان بعينها والتي تستهدف البلدان النامية

والإسلامية بطريقة إنتقائية. وتعارض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أي مبادرة يمكن أن تفضي إلى استخدام حقوق الإنسان كوسيلة للضغط السياسي على البلدان النامية. ومشروع القرار قيد النظر يتنافى وروح التعاون. والحكومة الإيرانية تعاونت تعاونا تاما مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، وفي عام ٢٠١٠ انضمت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأضاف أن منظمة المؤتمر الإسلامي تأسف لتقديم مشروع القرار على الرغم من وجود دليل على تعاون جمهورية إيران الإسلامية مع آليات حقوق الإنسان والتطورات الإيجابية في ذلك البلد. وحث الدول الأعضاء على معارضة ذلك التدبير/الإجراء.

٨٣ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): تكلم تعليلا للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إن وفد بلده يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان. فالميثاق ينص بشكل أساسي وصريح على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. ويبدو أن بعض الدول تسعى إلى الترويج لمبادئ توجيهية جديدة لا تستند إلى مبدأ التوافق أو غير منصوص عليها في الميثاق بهدف ممارسة الضغط السياسي. فالتعاون من أجل حماية حقوق الإنسان تماشيا مع القانون الدولي ينبغي أن يستند إلى احترام السيادة الوطنية والخصوصيات الثقافية والدينية للبلد. وأيد وجهة نظر الوفد الإيراني بأن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تعالج ضمن مجلس حقوق الإنسان وليس في اللجنة الثالثة. وقال إن طرح مشاريع قرارات من ذلك القبيل، لأسباب سياسية لا تخفى على أحد، يهدد المصداقية القانونية للجنة في مضمار العلاقات الدولية، ويقوض التوافق الدولي في مسائل حقوق الإنسان، ويخلق ازدواجية في المعايير، ويشكل تكرارا لعمل آليات أخرى مناسبة أكثر لتحقيق ذلك الغرض.

٨٤ - **السيدة كالسيناري فان در فيلد** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يؤكد مرة أخرى رفضه القاطع لإدانة بلدان معينة على أساس مسائل حقوق الإنسان. فمشاريع القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها هي وسائل غير مشروعة للانخراط في مواجهات استراتيجية. وتابعت قائلة إن الدول التي قدمت مشروع القرار ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان لكنها لم تتعرض لأي من تلك التدابير. وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان آليات غير متحيزة لم تنتق البلدان النامية فحسب. وأضافت أن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار وحثت الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها.

٨٥ - **السيدة أستياساران آرياس** (كوبا): قالت إن الأساليب الاتهامية المستخدمة في مشاريع القرارات التي تستهدف بلدانا بعينها هي نفس الأساليب التي أدت إلى تقويض مصداقية لجنة حقوق الإنسان السابقة. فالتعاون الدولي القائم على مبادئ الموضوعية وعدم التحيز هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التعزيز الفعال لحقوق الإنسان. واختتمت كلامها قائلة إن الدوافع السياسية ظاهرة بوضوح في نص مشروع القرار قيد النظر وسيصوت وفدها ضده.

٨٦ - وبناء على طلب من ممثل جمهورية إيران الإسلامية، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/66/L.56.

المؤيدون:

الأرجنتين، أسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال،

جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباتي، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، أفغانستان، إكوادور، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، السودان، الصين، طاجيكستان، عمان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، قطر، كازاخستان، كوبا، لبنان، ميانمار، النيجر، نيكاراغوا، الهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، باراغواي، البحرين، البرازيل، بربادوس، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، توفالو، جامايكا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سنغافورة، سوازيلند، سورينام، صربيا، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا – بيساو، الفلبين، فيجي، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا.

٨٧ – اعتمد مشروع القرار A/C.3/66/L.56 بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل٣٢ وامتناع ٥٩ عضوا عن التصويت.

٨٨ – **السيد سيلوس** (البرازيل): أعرب عن أسف وفده لكون جمهورية إيران الإسلامية لم تستجب للطلبات التي تقدم بها المكلفون بولايات بموجب إجراءات خاصة لزيارة البلد منذ عام ٢٠٠٥. وشجع الحكومية الإيرانية على استقبال المقرر الخاص المعيّن حديثا. وقال إن القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية في البلد تشكل أيضا مصدر قلق لوفده. وكمدافع عن مسألة الحظر العالمي لعقوبة الإعدام، قال إن وفده كان يفضل إدراجها في مشروع القرار. وحث الحكومة الإيرانية على تنفيذ التوصيات الناجمة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل واتخاذ التدابير لإلغاء عقوبة إعدام القصّر وإعلان وقفٍ لعقوبة الإعدام.

٨٩ - وتابع قائلا إن التقارير الواردة عن الاعتقالات التعسفية والتمييز ضد الأقليات، وخصوصا معتنقي الديانة البهائية، هي أيضا من المسائل التي لم تحسم بعد. وأشار إلى أن وفده يعتقد أنه كان ينبغي لمشروع القرار وتقارير مسؤولي الأمم المتحدة تقديم عرض أكثر توازنا لحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية والاعتراف بالخطوات الإيجابية المتخذة في مجالات التعليم والقضاء على الفقر ومشاركة المرأة في المؤسسات السياسية. كما أعرب عن قناعته بأن مجلس حقوق الإنسان هو الآلية الأقدر على النظر في حالات حقوق الإنسان بطريقة شاملة ومتعددة الأطراف وغير انتقائية.

٩٠ - **السيد لاريجاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه شديد الامتنان للوفود التي أيدت موقفه. فأولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم استخدام الأمم المتحدة كمنبر يتبجحون من خلاله بامتيازاتهم ستهزمهم الحقيقة. وينبغي أن تكون المداولات بشأن مسائل حقوق الإنسان خالية من الاتهامات الباطلة والمهاترات النابية. وأعرب عن أسفه لأن ممثل البرازيل، وهو بلد لديه سجل حافل بالتمييز ضد السكان الأصليين وسوء معاملتهم، تكلم وكأنه يعرف حقيقة ما يجري في جمهورية إيران الإسلامية. واختتم قائلا إن أهداف الأمم المتحدة لن تتحقق ما لم تتوفر الحماية من تلك التلاعبات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.